الصباح AL-SABAH

للنظر في بنود جدول الأعمال المكون من 15 بنداً و53 فقرة

السعدون وجه الدعوة لجلستي 13 و14 فبراير

بوشهري: تقرير «المالية» المدرج على الجدول بشأن زيادة علاوة غلاء المعيشة لا يضمن حماية حقوق المتقاعدين

وجه رئيس مجلس الأمة أحمد عبدالعزيز السعدون الدعوة لعقد جلسة عادية الثلاثاء والأربعاء الموافقين 13 و14 فبراير للنظر في بنود جدول الأعمال المكون من 15 بنداً و53 فقرة

ويتضمن الجدول رسالة واردة، و34 تقريراً للجان البرلمانية عن المشروعات بقوانين والاقتراحات بقوانين، بالإضافة إلى تقرير اللجنة التشريعية عن الاقتراح بقانون بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة وتقرير لجنة الداخلية والدفاع بشأن إقامة الأجانب.

ويواصل المجلس النظر في بند الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي السابع عشر.

جنان بوشهري

مجلس الأمة يواصل مناقشة الخطاب الأميري

ومدرج على الجدول 3 طلبات مناقشة عن سياسة الحكومة بشأن البديل الاستراتيجي ومراقبة الأسعار وضبط الزيادات المفتعلة، وتسكين شواغر المناصب القيادية وأسس ومعايير الحكومة بصددها، وفيما يلي بنود جدول الأعمال:

من جانبها، قالت النائب د. جنان بوشهري إن التقرير الثاني للجنة الشؤون المالية والاقتصادية بشأن زيادة علاوة غلاء المعيشة لم يتضمن ما يحمي حقوق المستفيدين من رفع الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية خلافا لما كان واردا في تقريرها الأول، كاشفة عن توجيهها رسالة إلى اللجنة المالية لتدارك هذا الأمر.

وأوضحت بوشهري في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن هناك تباينا بين تقريري اللجنة المالية بشأن زيادة علاوة غلاء المعيشة حيث تم إلغاء مادة تضمن حقوق المواطنين والمتقاعدين.

ونوهت إلى أنها بينت في مداخلتها بالجلسة الماضية أن قانون زيادة غلاء المعيشة المقدم من اللجنة المالية والمدرج على جدول الأعمال، لن يستفيد منه شريحة المتقاعدين الذين زادت رواتبهم بقانون الحد الأدنى.

واستعرضت بوشهري الأثر المالي لقانون زيادة الحد الأدنى للمتقاعدين الذي أقر في جلسة 14 نوفمبر 2023، وقانون زيادة علاوة غلاء المعيشة والذي كان مدرجا على جدول أعمال الجلسة الماضية 6 فبراير 2024.

وأكدت أنه في حال إقرار قانون زيادة علاوة غلاء المعيشة كما هو مدرج فإنها سوف تخصم من قانون الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية مما يسلب حق المتقاعدين في الاستفادة من علاوة غلاء المعيشة.

وقالت بوشهري «من واجبي أن أبين للمواطنين كل الحقائق بالأدلة والمستندات ومن واقع تقارير اللجنة المالية، بالتركيز على التسلسل الزمني لهذه التقارير».

وبينت ان التقرير الأول للجنة المالية تضمن 6 مواد، تنص المادة 2 منها على أنه « لا تخضع العلاوة الواردة في هذا القانون لأي من قوانين التأمينات الاجتماعية، ولا يترتب في هذه العلاوة زيادة على الجزء الذي يجوز لصاحب المعاش استبداله» .

وأضافت ان المذكرة الإيضاحية شرحت ووضحت أهمية هذه المادة في عدم خضوع تلك العلاوة للاقتطاع الشهري الذي يخضع له المرتب وعدم تأثيرها على قيمة الاستبدال وغيرها من المسائل التي تخضع لقانون التأمينات الاجتماعية وتعديلاته والقوانين المرتبطة أو ذات العلاقة.

وأكدت بوشهري ان هذه المادة تضمن أن العلاوة بعد زيادتها لا تمس ولا تتأثر بأي قانون آخر من قوانين التأمينات بما فيها قانون زيادة الحد الأدنى، مضيفة أن وجود المادة يحمي حقوق المواطنين والمتقاعدين.

وأوضحت ان التقرير الثاني للجنة المالية لزيادة علاوة غلاء المعيشة والذي أدرج في جلسة 6 فبراير 2024، لم يشمل أي بديل أو تصور حكومي وبالتالي من المنطقي ألا يتغير شيء عن التقرير الأول.

وأشارت إلى أنه بعد مراجعتها هذا التقرير وجدت أنه يتكون من 5 مواد فقط ،والمادة الثانية التي تحمي حقوق المواطنين والمتقاعدين تحديدا، غير موجودة وتم إلغاؤها والمذكرة الإيضاحية تم تعديلها وحذف كل ما يتعلق بهذه المادة.

وأعربت بوشهري عن استغرابها من التعديل الذي لم تطلبه الحكومة ولم يتقدم به أي من النواب، مطالبة اللجنة المالية بتوضيح سبب إلغاء وحذف هذه المادة من التقرير الثاني حتى يكون النواب على بينة قبل التصويت.

وقالت إنها وجهت كتابا للجنة المالية لتدارك هذه المسألة وطالبت أن تكون الإجابات على الاستفسارات فنية وقانونية بعيدة عن نظرية المؤامرات والأدوات، مضيفة انها تنتظر الدراسة التي ستقدمها الحكومة في هذا الشأن.

من واجبي أن أبين للمواطنين كل الحقائق بالأدلة والمستندات ومن واقع تقارير اللجنة بالتركيز على التسلسل الزمني

تتمات

نواب: حماية

في هذا السياق أوضحت النائبة د. جنان بوشهري أن هناك تباينا بين تقريري اللجنة المالية بشأن زيادة علاوة غلاء المعيشة، حيث تم إلغاء مادة تضمن حقوق المواطنين والمتقاعدين.

ونوهت إلى أنها بينت في مداخلتها بالجلسة الماضية أن قانون زيادة غلاء المعيشة المقدم من اللجنة المالية والمدرج على جدول الأعمال، لن يستفيد منه شريحة المتقاعدين الذين زادت رواتبهم بقانون الحد الأدنى.

واستعرضت بوشهري الأثر المالي لقانون زيادة الحد الأدنى للمتقاعدين الذي أقر في جلسة 14 نوفمبر 2023، وقانون زيادة علاوة غلاء المعيشة والذي كان مدرجا على جدول أعمال الجلسة الماضية 6 فبراير 2024.

وأكدت أنه في حال إقرار قانون زيادة علاوة غلاء المعيشة كما هو مدرج، فإنها سوف تخصم من قانون الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية، مما يسلب حق المتقاعدين في الاستفادة من علاوة غلاء المعيشة.

وقالت بوشهري «من واجبي أن أبين للمواطنين كل الحقائق بالأدلة والمستندات ومن واقع تقارير اللجنة المالية، بالتركيز على التسلسل الزمني لهذه التقارير».

وبينت ان التقرير الأول للجنة المالية تضمن 6 مواد، تنص المادة 2 منها على أنه « لا تخضع العلاوة الواردة في هذا القانون لأي من قوانين التأمينات الاجتماعية، ولا يترتب في هذه العلاوة زيادة على الجزء الذي يجوز لصاحب المعاش استبداله» .

أضافت ان المذكرة الإيضاحية شرحت ووضحت أهمية هذه المادة في عدم خضوع تلك العلاوة للاقتطاع الشهري الذي يخضع له المرتب وعدم تأثيرها على قيمة الاستبدال وغيرها من المسائل التي تخضع لقانون التأمينات الاجتماعية وتعديلاته والقوانين المرتبطة أو ذات العلاقة.

وأكدت بوشهري ان هذه المادة تضمن أن العلاوة بعد زيادتها لا تمس ولا تتأثر بأي قانون آخر من قوانين التأمينات بما فيها قانون زيادة الحد الأدنى، مضيفة أن وجود المادة يحمي حقوق المواطنين والمتقاعدين.

وأوضحت ان التقرير الثاني للجنة المالية لزيادة علاوة غلاء المعيشة والذي أدرج في جلسة 6 فبراير 2024، لم يشمل أي بديل أو تصور حكومي وبالتالي من المنطقي ألا يتغير شيء عن التقرير الأول.

وأشارت إلى أنه بعد مراجعتها هذا التقرير وجدت أنه يتكون من 5 مواد فقط ،والمادة الثانية التي تحمي حقوق المواطنين والمتقاعدين تحديدا غير موجودة وتم إلغاؤها والمذكرة الإيضاحية تم تعديلها وحذف كل ما يتعلق بهذه المادة.

وأعربت بوشهري عن استغرابها من التعديل الذي لم تطلبه الحكومة ولم يتقدم به أي من النواب، مطالبة اللجنة المالية بتوضيح سبب إلغاء وحذف هذه المادة من التقرير الثاني حتى يكون النواب على بينة قبل التصويت.

وقالت إنها وجهت كتابا للجنة المالية لتدارك هذه المسألة وطالبت أن تكون الإجابات على الاستفسارات فنية وقانونية بعيدة عن نظرية المؤامرات والأدوات، مضيفة انها تنتظر الدراسة التي ستقدمها الحكومة في هذا الشأن.

اعتصام للمعلمين

وأوضح رئيس تجمع الهيئات التعليمية الناشط التربوي عبد الله الشريف، أن اعتصامهم ليس اعتراضا على البصمة بل مع تطبيقها، ولكن بعد عدة أمور اهمها منح المعلمين كامل حقوقهم واعتماد الهيكل التنظيمي الجديد وتحديد موعد البصمة مع بداية العام الدراسي مع شرح آلية تطبيقها فيما إذا كانت وفقا للدوام المرن ام لا.

في سياق متصل، شغلت هذه القضية جانبا كبيرا من اهتمامات أعضاء مجلس الامة، بين مؤيد ومعارض، حيث ايد هذا القرار عدد من النواب، بينهم: حمد العليان، وعبد الوهاب العيسى، وفهد المسعود، وجنان بوشهري، فيما رفضه نواب آخرون، منهم: فلاح الهاجري وبدر سيار، وحملوا وزير التربية مسؤولية هذا القرار لما له من اثار سلبية على الهيئة التدريسية.

النواب المسعود والعيسى والعليان أكدوا في بيان مشترك، تأييدهم قرار البصمة، معتبرين أن النهوض بالتعليم في الكويت بحاجة إلى تضافر الجهود، ورفع مستوى شراكة كافة أطراف العملية التعليمية، معلنين دعمهم لقرار وزارة التربية تطبيق نظام البصمة في المدارس على المعلمين.

وشدد النواب على ثقتهم الكبيرة في أهل الميدان التعليمي، وحرصهم على العطاء، مشيرين إلى أن تطبيق البصمة لا يعني أبدا التشكيك في الكوادر التعليمية المشهود لها بالكفاءة، ولاسيما أن أعضاء الهيئة التعليمية بالفعل يثبتون حضورهم وانصرافهم من خلال التوقيع وان التغيير فقط في أن إثبات الحضور والانصراف انتقل من النظام الورقي إلى الإلكتروني وهذا فيه حفظ لحقوق المعلمين ويخفف من الإشكالات التي كانوا يواجهونها في تقييم الأداء لصرف الأعمال الممتازة سنويا.

ودعا النواب الوزارة إلى تبديد مخاوف أهل الميدان خاصة فيما يتعلق بزيادة أعبائهم الإدارية، وضرورة مراعاة احتياجاتهم وتقديم الدعم اللازم لتسهيل عملية استخدام النظام الكترونيا.

أضافوا أن قرار البصمة معمول به في معظم دول العالم، وتطبيقه جزء من الالتزام بتوجيهات الجهات الرقابية ممثلة في ديوان المحاسبة وديوان الخدمة المدنية، كما أنه يعد أداة فعالة لتحفيز المعلمين المتميزين، وتسهيل عملية تقييم الكفاءة نهاية العام الدراسي وحفظ حقوق المعلمين لا سيما المتميزين والملتزمين، مشيرا إلى إمكانية وضع نظام مرن لبصمة المعلمين والموجهين بما يتناسب مع متطلبات العملية التعليمية.

وقال النواب أيضا: «نؤمن إيمانا راسخا بأهمية توفير بيئة تعليمية آمنة وفعالة للطلاب والمعلمين ومعالجة جميع السلبيات وتهيئة سبل الراحة لهم، مع ضرورة معالجة الهيكل الإداري المدرسي باستحداث هيكل تنظيمي يعالج الأعمال الادارية كالاشراف المدرسي والمناوبات وغيرها وبما يتوافق مع نظام البصمة في المدارس».

بدورها قالت النائبة د. جنان بوشهري، إن استبدال نظام إثبات الحضور والانصراف في المدارس من الورقي إلى الإلكتروني خطوة مطلوبة، لا سيما وأن أغلب الجهات والإدارات الحكومية استبدلت أنظمتها بنجاح منذ سنوات.

ودعت بوشهري وزير التربية د. عادل المانع، إلى الإسراع في التحول الإلكتروني والرقمي الكامل لخدمات الوزارة المقدمة لأولياء الأمور والطلبة والعاملين في الميدان التربوي.

أضافت: وأشيد بالتفاهم بين وزير التربية وجمعية المعلمين نحو استكمال بيانات العاملين في المدارس لمعالجة المشاكل الخاصة بأجهزة البصمة وتجريبها قبل دخولها حيز التنفيذ، وإنهاء الإجراءات المرتبطة مع الجهات الأخرى ومعالجة الهيكل التنظيمي المدرسي لتفادي أي ربكة فنية وإدارية

في المقابل حمل عضو مجلس الأمة النائب بدر سيار الشمري، وزير التربية مسؤولية التسرع في إقرار البصمة قبل تغيير الهيكل التنظيمي، وما سيترتب عليه من آثار سلبية متوقعة على العملية التعليمية، واصفا إقرار النظام بـ «المتسرع».

وأشار سيار إلى أن القرار سيصيب الميدان التربوي بالإرباك على المستوى الفني والإداري والقانوني، قائلا: «سنراقبه من اليوم الأول.

وبدوره قال النائب فلاح الهاجري إن تطبيق نظام البصمة على المعلمين والمعلمات لأثبات الحضور والانصراف تزيد الضغط النفسي عليهم.

وأوضح الهاجري عبر منصة «إكس» أن «تقدير المعلم لا يقل عن الأكاديميين في الجامعة والتطبيقي فهو من يبني اللبنة الأولى لما وصل له كل قيادييِ الدولة»، مضيفا بأن «دولة الكويت بمحيطها التربوي تُعاني من سوء خدمات كثيرة داخل أسوار المدرسة وخارجها في سلم الرواتب للمعلم مقارنة بالوظائف الأخرى».

«الطيران المدني»

التخطيط والمشاريع سعد العتيبي،إن المشروع عبارة عن مجموعة من الأنظمة تتكون من نظام قياس سرعة الرياح القاطعة ونظام كشف الاضطرابات الجوية في مراحل الهبوط الأخيرة.

أضاف العتيبي أن المشروع الأول عبارة عن نظام الإنذار المبكر لقص الرياح والمشروع الثاني نظام الكشف عن الاضطرابات الموجهة لمهبط الطائرات مع الاستشارات، في حين أن المشروع الثالث عبارة عن نظام شبكة رادار الطقس دوبلر المدمجة.

«حالة مطرية»

وتابعت وزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون البلدية الدكتورة نورة المشعان أمس، من غرفة العمليات مع مسؤولي وزارة الأشغال العامة آخر التحديثات الخاصة بالحالة المطرية التي تعيشها البلاد ومدى استعدادات الوزارة لها.

وأفاد المتحدث الرسمي بإسم وزارة الأشغال المهندس أحمد الصالح بأن الوزارة وقياداتها المعنية وجميع فرق الطوارئ لديها تابعت الحالة الجوية التي شهدتها البلاد، وتمركزت الفرق في المواقع الحرجة بالإضافة إلى متابعة الجولات الميدانية بالمناطق السكنية لرصد أي تجمع لمياه الأمطار.

واكد أن فرق الطوارئ مستمرة على مدار الساعة في جولاتها التفقدية والتواجد في المواقع الحرجة وفي الطرق الداخلية ما بين تجمع أمطار وصرف صحي والتعامل مع جميع الشكاوى.

وأوضح أنه لا توجد تجمعات لمياه الأمطار في الطرق السريعة مشيرا إلى أن هيئة الطرق والنقل البري تعاملت مع الشكاوى المسجلة بنظام الشكاوى على الخط الساخن 150 لمعالجتها على وجه السرعة.

لجنة برلمانية

عبر برقان والمقوع»، بحضور نائب رئيس الوزراء ووزير النفط د. عماد العتيقي، ووزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون البلدية د. نورة المشعان.

وأكد رئيس اللجنة النائب د. عبد الهادي العجمي، جدية اللجنة في النظر لقضايا المناطق الحديثة والنائية، موضحا أن قضية الطريق المؤدية إلى المناطق الجنوبية خطيرة وحساسة ومن أهم القضايا التي تحدث عنها النواب منذ سنوات.

وقال العجمي ان النواب واكبوا أهمية القضية عبر الاقتراحات والأسئلة البرلمانية، مبينا أن الأجوبة السابقة أتت بصورة واضحة بان الامتناع من قبل شركة النفط.

وذكر ان اللجنة دخلت في نقاش دقيق وتفصيلي مع وزارة النفط وطالبتهم بردود تفصيلية على كل وجه احتجاج، مشيرا الى أنه تم الانتهاء إلى اتفاق على الاجتماع بعد شهر واحد لمناقشة كل الموانع التي كانت سببا وحججا لحكومات سابقة لوقف هذا الطريق.

واعتبر العجمي ان ذلك خطوة جادة من اللجنة بما يتناسب مع أهمية الموضوع الذي يأتي على رأس أولوياتها، لافتا الى أن يكون الاجتماع المقبل للجنة سيكون في منتصف أو أواخر شهر مارس المقبل.

«الصحة» تبدأ

الخارجية الدكتور هشام كلندر في تصريح صحفي، على هامش بدء توزيع بطاقات عافية في مركز «مبارك الحساوي» الصحي بمنطقة حطين إن توزيع البطاقات يعد باكورة مشاريع الوزارة المدرجة ضمن أول 100 يوم من برنامج عمل الحكومة 2023–2024.

وأوضح كلندر أنه تم إضافة شرائح جديدة للتأمين تشمل شريحة المرأة الكويتية المتزوجة الخاضعة لقانون المساعدات العامة والأرملة الكويتية الخاضعة لقانون المساعدات العامة أو الأرملة الكويتية التي تتلقى نصيبها من زوجها المتوفى وفقا لقانون التأمينات الاجتماعية وبلغت 50 سنة ميلادية والمطلقة الكويتية الخاضعة لقانون المساعدات العامة ولا يقل عمرها عن 50 سنة ميلادية.

وبين أن الشريحة الجديدة المضافة تبلغ 40 ألف مستفيد إلى جانب المستفيدين المتقاعدين المسجلين بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وعددهم نحو 160 ألف مواطن ليصل إجمالي المستفيدين من تأمين عافية نحو 200 ألف مستفي،د وبتغطية تأمينية للمستفيد تصل إلى 15500 دينار.

أنقذوا الشعب

حماس أمس، أن أي هجوم لجيش الاحتلال الإسرائيلي على مدينة رفح، يعني نسف مفاوضات التبادل، في وقت تتواصل فيه المباحثات في قطر ومصر، من أجل التوصل إلى صفقة لتبادل الأسرى والمحتجزين.

وكان رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، قد أعلن الجمعة، أنه أوعز إلى المستوى الأمني والجيش الإسرائيلي بتحضير خطة للقيام بعملية عسكرية في رفح، في حين أوضحت صحيفة «يديعوت أحرنوت»، أن الجيش صدّق عملياً على خطته التي حضرها للعملية العسكرية في رفح، والتي تشمل أيضاً إخلاء السكان من هناك.

وقال نتنياهو إنه «لا يمكن تحقيق هدف الحرب وهو تدمير حماس، حين يتم الإبقاء على 4 كتائب تابعة لحماس في رفح».

ونقلت هيئة البث الإسرائيلية الرسمية، السبت، عن مسؤول إسرائيلي رفيع لم تسمّه قوله إنّ «رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أبلغ المجلس الوزاري المصغر «الكابينت» ومجلس الحرب بأنه يجب إنهاء العملية العسكرية البرية في رفح مع حلول شهر رمضان، في العاشر من مارس المقبل».

ويأتي إصرار نتنياهو على شن عملية عسكرية في رفح، رغم الانتقادات الدولية والتخوف من وقوع عدد كبير من الضحايا في المنطقة التي سبق لجيش الاحتلال أن أمر السكان المدنيين بالنزوح نحوها، مع تشديده القصف وسط قطاع غزة وشماله.

وبحسب ما قال المصدر لقناة الأقصى التابعة للحركة، فإن رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو «يحاول التهرب من استحقاقات صفقة التبادل، بارتكاب إبادة جماعية وكارثة إنسانية جديدة في رفح»، مشيراً إلى أنّ «ما لم يحققه نتنياهو وجيشه النازي خلال أكثر من أربعة أشهر، لن يحققه مهما طالت الحرب».

وتجري مفاوضات تهدف إلى التوصل إلى صفقة بين المقاومة وإسرائيل، بعد أن سلمت الحركة ردها على اقتراح باريس لدولتي مصر وقطر، وسلمت إسرائيل كذلك ردها على اقتراحات حماس.

وكان وفد حركة المقاومة الإسلامية «حماس» قد غادر العاصمة المصرية القاهرة في ساعة متأخرة من مساء الجمعة، متوجهاً إلى العاصمة القطرية الدوحة، عقب سلسلة من المباحثات مع المسؤولين من الوسطاء من مصر وقطر.

وبحسب ما قال مصدر في الحركة، فإن الوفد من المقرر أن يعود إلى القاهرة مجدداً في غضون عدة أيام، بعد التشاور مع المكتب السياسي للحركة بشأن ما جرى التباحث حوله في القاهرة في ما يتعلق بالعرض المقدم لوقف إطلاق النار وتبادل الأسرى مع الاحتلال الإسرائيلي.

وتستعد تل أبيب لإرسال وفد إلى القاهرة الأسبوع المقبل، لإجراء مباحثات مع مصر وقطر والولايات المتحدة بشأن صفقة الأسرى في قطاع غزة، بحسب ما قال موقع «والاه».

وكانت حركة حماس قد اقترحت خطة من ثلاث مراحل مدة كل منها 45 يوماً، تضمن الإفراج عن المحتجزين المتبقين، والبدء في إعادة إعمار غزة، وانسحاب القوات الإسرائيلية بالكامل، وتبادل الجثث والرفات.

بالمقابل، أبلغت إسرائيل الوسطاء مساء الجمعة، أنها ترفض معظم مطالب حماس التي قدمتها، لكنها جاهزة لمفاوضات على أساس اتفاق باريس، بحسب ما نقل موقع والاه عن مسؤول إسرائيلي.

وأكد المسؤول أن إسرائيل أبلغت الوسطاء برفضها بحث موضوع رفع الحصار عن غزة خلال مفاوضات تبادل الأسرى، وانسحاب الجيش الإسرائيلي من الممر الذي يقسم قطاع غزة إلى قسمين في وقت مبكر من المرحلة الأولى للمحادثات.

كما أكد المسؤول أن إسرائيل ترفض عودة السكان إلى شمال قطاع غزة، إلا أنها تفحص إمكانية الاستعداد لانسحاب الجيش من مراكز المدن في القطاع.

الكونغرس الأمريكي

على منصة «إكس»: إن «قرار الكونغرس بالموافقة على أن تحوز تركيا أربعين مقاتلة إف17– و79 مجموعة للتطوير يشكل تقدما كبيرا».

وكانت الحكومة الأميركية وافقت في 26 يناير الفائت على هذه الصفقة البالغة قيمتها 23 مليار دولار، وذلك بعد ثلاثة أيام من مصادقة أنقرة على انضمام السويد إلى حلف شمال الأطلسي.

وتم إبلاغ الكونغرس الأميركي في اليوم نفسه بالطلب التركي في شأن المقاتلات، وكان أمامه خمسة عشر يوما لإبداء رفضه، الأمر الذي لم يحصل.

كما أوضح مسؤول أميركي أن الولايات المتحدة لم توافق على بيع المقاتلات إلا بعدما تلقت من تركيا في شكل ملموس أدوات مصادقتها على انضمام السويد إلى حلف الأطلسي، ما يعكس الطابع البالغ الحساسية للمفاوضات التي سبقت التوصل إلى الاتفاق.

وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عطل انضمام السويد إلى الحلف طوال عشرين شهرا، مشترطا موافقة أميركية «متزامنة» على بيع المقاتلات لبلاده.